

والاربعين مائة اوصفتها
باب الاربعون نصبا ايضا في تحت
 في المحدثي والعشرين بعد المائة
 ثلثة واربع في الاربع
 وتؤخذ الشيء في الزكاة
 الاشئ في علوقه وجره
 والعجل والفصيل الاربعة
 ولا يعق والذي قد هلك
 وحاز في القبيمة في الذر
 لا ياخذ المصدق الا الوهظ
 وما استفيد وسط للول يضمن
 ان اخذ البعثة كالحزاج
 ان لم يصاد في الحال المعتبر
 لو خلط السلطان مالا فخصه
 وورث عنه لان الخلط
 تجليل ذي النصاب ان نصيب
 وان يمت قبل تمام الخول
 واعتر المصرف وقت الصرف
 لاشئ في مال صبي تعليمي
 من ثلثي يخرج بالوصية
 وطريقي نحوها الا شمس
باب ونصاب الذهب والفضة
 وما تادهم العشرة
 وبقدريها تعتبر التريارة
زكاة الغنم
 شاة ولو من معز قد عشت
 شاتان والماتين عن واحد
 من المسمين وهو بالتبع
باب الجذع الابنفس القيمة
 وعوامل وحمل في الاظهر
 للبيرها والاشتر قد انقطع
 بعد وجوبها خلا ما استهك
 وفي الزكاة وفطرة وعشر
 والاربع المال فيه وصسط
 الى نصاب ان به العيسر النش
 في غيره لم يكف عن اخراج
 لم يخرج عنها ما به يصاد
باب مال ملكه فيه تحت
 استهلكه وذات الشرط
 او لسنتين حازن بالشرب
 او ليسر قلس ذابم نطل
 لا يعاقب واستغن عن تكلف
 والاشئ كالنخل يصلح موجب
 والا لا يفقد شرط الكسبية
 واذا ان شك فيه وقس
زكاة المال
 عشرون متقالا ولو شذرة
 وزن سبعة على ما ذكره
 واعتد

واعشر الوزن وجوبا وادا
 وان ين ذخس في الحساب
 واعتبر الغالب فيما اخلط
 في طرفي تحول نصابة اكتمل
 وتعمد النقد الى العرض نصبة
 وكل فر منها حرم اليه
 وينفي الايجاب في النصاب
 ان يكن الدين قويا مسليا
 وعند قبض الماتين فيما
 وفي ضعيف الدين مثل الدية
 وزنت المرات كمال الدهر
 ولو طرئ طلاؤها وما دخل
 وبالرجمي مطلقا في الهبة
باب العاشر
 هو حرم مسل قد قد را
 لياخذ الوالج من بخار
 وكل من بين عذرا وحلف
 الا ما اخرج من اموال
 وكل ما صدق فيه مسلم
 الا اذا قال لم الفقير
 وصدق الحريم في ليم الولد
 من مسلم يؤخذ ربع العشر
 والعشر كما ملان للحريم
 وقد جعلنا قدر ما منا اخذ
 ان تزلوا الاخذ من البخار
 ولو خليا كما لا واني اخذ
 والعرض ان قوم بالنصاب
 وغالب النفس العرض مطلقا
 ولا يضمن النقص ان خال
 البخار من بعد ان يقسم
 الاخر قيمة بالاجرا نقلا
 مشتم كما يتخذ الاشباب
 تعط بقض الاربعين درهمها
 وتسط كما لا ثمان عما طعما
 او ما يدرهم او كت اية
 ان قضتة وحال حول فادر
 زوج به العيلة لا يتجمل
 يسقط ما فيها من الواجبة
باب العاشر
 ان يجزي البخار حيث ضذرا
 من ويا موال على اختيار
 صدق فيه وانفق عند الصلح
 فالفها السوا ثم في الحال
 صدق ذي بد وبحكم
 ادبت وهو فيه ذ وتفصيل
 وامر الاستيلاء الاغبر ورت
 والضعف من معاهد ذي بغر
 قدر النصاب من جزئي
 والاعتر مثل لا يتخذ
 ما اخذ منهم على استهرا